" جزر بوموسى وطنب الكبرى وطنب الصغرى بين الإدعاءات الإيرانية والحقوق التاريخية للإمارات "

دكتور / محمود حسن الصراف *

فى عام ١٨٥٤ قامت الحكومة الفارسية بطرد سيف بن نبهان ممثل عمان فى بندر عباس . وعلى الفور أعد سلطان عمان حملة بحرية عقد لواءها لابنه ثوينى . متجهة إلى ميناء بندر عباس ، وايده بالمساعدة الحربية شيخ أبو ظبى سعيد بن طحنون (١) وبدأت بريطانيا فى التصدى للحملة باعتراض قائد البحرية البريطانى فى الخليج واجباره للقوى العربية على الرجوع (٢) . وقد فسر المقيم السياسى البريطانى فى بوشهر هذا السلوك بأن "سموكم يدرك يقينا أن قبائل سهل عمان قد تعاقدت فيما بينها بضمان الحكومة البريطانية على ان تبتعد جملة وتفصيلا عن كل ما قد يثير العداء فى البحر ويجلب الاضطراب . كما أن هؤلاء الشيوخ قد قبلوا فى وقت سابق هذا التعهد ، بان تلتزم سفنهم المسلحة خطا مانعا لا تتعداه. والان فان سموكم ستتفهمون جيدا معنى خرق أحد الاطراف لهذه التعهدات فهنالك من لهم أراء مضادة وسينحاز هؤلاء إلى الجانب المعارض . كما أن عرب الساحل

---

* مدرس التاريخ الحديث بآداب سوهاج – جامعة جنوب الوادى

الفارسى وهم من اتباع الشاه قد يتدخلون فى الصراع . ان الفوضى التى ستنجم سوف لا تفرق بين العدو والصديق ويؤدى إلى القرصنة التى ستعيق التجارة ، وسينتهى سلم البحر الذى اقامته الحكومة البريطانية . وانى اذ اسوق لكم حديثى هذا أضيف بأن الحكومة البريطانية لم تقف هذا الموقف الا لحفظ الامن ، ولم ترم إلى عرقلة حقوقكم ، أو الوقوف ضد رغباتكم ومصالحكم" (٣) .

نجحت حملة ثوينى فى بدء أمرها فأستردت بندر عباس وميناب وتوابعهما ولكنها ما لبثت ان تراجعت أمام الضغط الفارسى . وانتهى الاشكال بتدخل بريطانيا وتوقيع اتفاق ١٧ نوفمبر ١٨٥٦م الذى دعم السيادة الفارسية . زاد هذا الاتفاق فى القيمة الإيجارية ونقل موقف سلطان مسقط من وضع المالك الى وضع من يلقى العناء فى استمراراه على تلك الحال (٤) .

سقنا حديثنا هذا لنبرهن على أن السيادة على ساحل الخليج العربى كانت ، الا لفترات وجيزة متقطعة خلال القرن الثامن عشر فى أيدى العرب ، وأن الإدعاء الفارسى على بوموسى والطنبين وبقية جزر الخليج ليس له ما يسنده من وقائع تاريخية سابقة . غير أن الفرس قد استطاعوا بالتدريج الاستيلاء على بوموسى والطنبين وصيرى وحنجام وفارس وعربى وغيرها (٥) من الجزر نتيجة للضعف الذى أصاب تلك المنطقة العربية من جراء حملات بريطانيا التى شنتها على المنطقة منذ ١٩٠٥ وسلسلة الاتفاقات التى قيدت بها بريطانيا المنطقة . مما أصاب الوجود العربى على الخليج من كل هذا وهنا عظيما .

تاريخ السيادة على جزر بوموسى والطنبين حتى ١٩٧١م :

ترى الوثائق البريطانية أن تتبع تاريخ جزيرة بوموسى والطنبين قبل عام ١٧٢٠م أمر غير متيسر (٦) . ولكن هذه الوثائق تشير الى أن نشاط القواسم قد بدأ واضحا على الساحل الشرقى للخليج منذ ١٧٢٠ حين مكنوا لأنفسهم فى باسيد ومناطق أخرى على

الساحل الشرقى للخليج (٧) . وأرسل الفرس حملة فى ١٧٣٧ قامت بضرب رأس الخيمة ولكنها لم تنجح فى فرض سيادتها هنالك ولم تستطع البقاء . (٨)

وفى ١٧٥٠م قام القواسم بمساعدة حاكم بندر عباس وهرمز ضد الشاه واستولوا على لنجة (*) فى مواجهة قشم ومناطق اخرى على الساحل . واستمر القواسم يحكمون لنجه وأصبح شيخ لنجه حاكما على كل الجزر التى تساحل المنطقة ، واعترف له الفرس بذلك . وتغير الوضع فى ١٨٨٧ حين قام بعض الجنود الفرس والقوا القبض على شيخها العربى ونفوه إلى طهران ، وقامت هذه القوة ببناء ثكنات لها فى لنجه . ومن لنجه أرسل الفرس قوة إلى جزيرة صيرى الى كانت ولاجيال ممتدة ممتلكات القواسم . ولما كان سكان هذه الجزيرة فقراء يعيشون على الكفاف لم يكن عندهم ما يدافعون عنه لم يقاوموا الفرس . "كان منظر الجنود (حتى الفارسيين !) من المناظر التى تثير الرعب فى نفوس هؤلاء الفقراء ولذلك استسلموا دون مقاومة" . ولم يستطع شيوخ القواسم خشية الاسطول الهندى ، من أن يقومو بحماية اتباعهم فى تلك الجزيرة (٩) .

أما مناطق جزيرة بوموسى التى هى كالطنبين فى المنطقة المحظورة على السفن العربية فقد كانت تتبع القواسم . ومن المؤكد أنه ليس للفرس أية سيادة على هذه الجزيرة أو الطنبين . كان لهذه الجزيرة اتصالات عميقة مع شيوخ العرب من القواسم على الساحلين الغربى والشرقى للخليج . وقد اتفق شيوخ القواسم فى فترة سابقة لعام ١٨٨٧ على أن يدير شيوخ الساحل الشرقى هذه الجزيرة . "والشئ المؤكد هو ان قواسم عمان لم يقروا لفارس بالسيادة على هذه الجزيرة فى أى يوم من الأيام" . (١٠)

أما طنب فقد كان مقيم الخليج يظن خطأ حتى ١٨٧٣ أنها فارسية ، وذلك للتلاصق المكانى والادارى بين لنجه وتلك الجزيرة . وتغيرت الفكرة عند المقيم حين عرف أن الجزيرة تتبع شيخ الشارقة . وامد الوكيل الوطنى فى الشارقة المقيمية فى ١٨٨٢ بخطابات ووثائق تثبت ملكية الجزيرة لشيوخ الساحل العمانى . ويضيف المقيم أنه قد اطلع بنفسه على تلك الوثائق وفحصها واستوثق من صحتها (١١) .

بدء مشكلة صيرى والطنبين :

كانت أول مطالبة فارسية بجزيرة طنب فى ١٨٨٧ حينما أرادت حكومة الهند أن تتحرى الأمر فأبرقت فى ذات السنة للمقيم فى الخليج وللوزير المفوض فى طهران تسأل عن مدى أحقية فارس فى صيرى وطنب . ورد الاثنان بأن جزيرتى صيرى وطنب هما من أملاك شيوخ العرب المستظلين بالاتفاقات البريطانية الذين يسكنون الساحل الغربى للخليج، ويشاركهم فى السيادة على هذه الجزر أقرباء وهم الذين يقطنون الساحل الشرقى(١٢) . وقام المقيم فى وقت لاحق من عام ١٨٨٧ بأرسال تقرير لحكومة الهند جاء فيه أن هاتين الجزيرتين عربيتان وغالبا ما كانت الادارة فيهما لعرب الساحل الشرقى من القواسم . واضاف أن مطالبة فارس بهاتين الجزيرتين جاءت بعد أن "ارتضى" قواسم الساحل الشرقى الهوية الفارسية وأصبحوا يتبعون فارس أداريا (١٣) . واشفع المقيم تقريره بخطاب من الشيخ على بن خليفه حاكم لنجه كتبه فى ١٨٧٧ إلى شيخ رأس الخيمة معترفا صراحة بأن طنب هى من توابع قواسم عمان وأنه ليس لفارس أى حق فى السيادة عليها أو التدخل فيها الا اذا وافق شيخ رأس الخيمة على هذا (١٤) .

قام شيخ الشارقة فى ١٦ أكتوبر ١٨٨٧م بتقديم احتجاج للمقيم على اعتداء الفرس على جزيرة صيرى . وطلب الشيخ أن تقوم بريطانيا بموجب التزاماتها التعاهدية بحماية طنب من مصير مماثل . وطلبت حكومة الهند من الوزير البريطانى فى طهران أن يبدأ المفاوضات حول صيرى مع رجال الشاه (١٥) .

أبرق المقيم بالأعمال فى طهران إلى المقيم فى الخليج بتاريخ ١٠ ديسمبر ١٨٨٧ يقول : "أن حجة فارس فى احتلالها لصيرى ومحاولتها احتلال طنب هى ان هاتين الجزيرتين تدفعان الضرائب لفارس منذ ثمانى سنوات مضت ويمكن لحاكم بوشهر أن يبرز الايصالات الخاصة بذلك : "وتحرى المقيم فى الأمر من الحاكم فأتضح أنه ليس لدى حاكم بوشهر أى إيصالات للضرائب ، كما أن حاكم بوشهر كان أبرق سلفا إلى أمين السلطان بأن يعيفه من الاحراج ، ومناقشة هذا الموضوع مع المقيم . ولما تحرى المقيم الامر من شيخ الشارقة وضح

هذا الشيخ الصلة التى تربط صيرى بشيوخ لنجه القاسميين وأضاف بأن طنب غير مأهولة وتلك حقيقة لا تعرفها فارس التى تدعى عليها الملكية وتزعم عن دفع مواطنيها ضرائب لسلطاتها . كما أبرز الشيخ ثلاثة خطابات من شيوخ لنجه يعترفون فيها بحيازة شيخ رأس الخيمة لتلك الجزيرة (١٦) .

ويستفاد من الخطابين المتبادلين بين القائم بالاعمال وبين المقيم فى يناير ١٨٨٨م أن الحكومة الفارسية قامت بتقديم خمس خطابات من الشيخ يوسف بن محمد شيخ لنجه السابق يؤيد دعوى الفرس على الجزيرتين . وكان رد المقيم فى ٢٣ يناير ١٨٨٨ بأنه بعد فحص هذه الخطابات والتحرى من صحتها وجد أنها لا تسند الدعاوى الفارسية "فالشيخ يوسف بن محمد لا يزيد عن كونه تابعاً للشيخ على بن خليفة القاسمى وقد غدر هذا الرجل بشيخه بقتله لصبح حاكما فى لنجه وأبرز هذه الخطابات ليحوز على رضاء الفرس"(١٧). وأكد المقيم فى خطابه أن هذه الخطابات الخمسة سوف لن تسلب شيوخ العرب القاسميين من ممتلكاتهم والموروثة منذ القدم وحقوقهم الماثلة للعيان فى الجزيرة ، وأضاف المقيم أن الشيخ يوسف بن محمد سبق أن كتب فى ٢٩ مارس ١٨٨٤ خطابا الى شيخ رأس الخيمة يؤكد ملكية طنب للقواسم . وانتهى المقيم بأن قرر بأن شيوخ العرب كانوا يمارسون السلطات على الساحل الشرقى للخليج بصفتهم حكاما بالانابة عن الفرس كما كانوا يمثلون السلطة على صيرى بصفتهم قواسما وليس بصفتهم كحكام فرس (١٨) .

وفى ٢ مارس ١٨٨٨ قام الوزير البريطانى فى طهران بتسليم مذكرة إلى أمين السلطان تتمشى فى معناها مع ما ورد فى خطاب المقيم . وانتهت المذكرة بسؤال للحكومة الفارسية عن الأسباب التى حدتها إلى ضم صيرى . وردت الحكومة الفارسية فى ١٠ مارس ١٨٨٨ بأن صيرى هى من توابع لنجه ولما كانت من ممتلكاتهم وجب ضمها بعد أن فرضوا سيطرتهم على لنجه . وأرسل المقيم مذكرة أخرى أكد فيها أن صيرى من ممتلكات القواسم وأن رفع العلم الفارسى عليها قد غير من وضعها الراهن وأن التذرع بضم لنجه لغرض السيادة على صيرى هو تذرع غير مقبول وانتهت المذكرة بالسؤال عن هل لدى فارس

براهين أخرى لأن حكومة وستمنستر لا تود أن ترى أى تغيير فى الوضع القانونى للجزيرة(١٩) .

ولم ترد فارس على المذكرة فى حينها .

قام المقيم فى ٢٨ أبريل ١٨٨٨ بارسال تقرير أعده أمين السلطان وتحصل عليه المقيم بصفة خاصة ، وقد جاء فى تقرير أمين السلطان ادعاءات جديدة على جزيرة بوموسى وهى ادعاءات كما قال المقيم فى خطابه ليس لها ما يبررها على الاطلاق (*) .

قامت فارس بالرد على المذكرة البريطانية وذكرت فى ردها بان شيوخ القواسم على الساحل الشرقى فارسيون وكانوا يحكمون الجزيرة من لنجه وان الحكومة الفارسية لا تعتبر أن هنالك دليلا أو حجة أقوى من هذا . وقد ورد هذا فى برقية من الوزير البريطانى فى طهران بتاريخ ٢٦ يوليو ١٨٨٨ وكرر المقيم رده بأن شيوخ القواسم فى لنجه حين كانوا يحكمون صيرى كانوا يمثلون سلطة الشيوخ من القواسم "وليس للحكومة الفارسية ادنى صلة بالجزيرتين" (٢٠) .

وقررت الحكومة البريطانية فى أغسطس من عام ١٨٨٨ أن تغض النظر عن الاحتلال الفارسى لجزيرة صيرى دون أن يسحبوا اعتراضهم على ملكية الشاه للجزيرة . ولم تحقق المذكرات التى قدمها شيوخ القواسم فى ١٨٩٥ الغرض منها حيث أكدت تقارير المقيم لعام ١٩٠٤م بأن عرب "ساحل القراصنة" لم يسحبوا اعتراضهم على ملكية الجزيرة رغم انهم سكتوا على مضض خشية الغضب البريطانى .

اضطرابات لنجة :

جاء فى برقية من الوزير البريطانى فى طهران بتاريخ ١٤ أكتوبر ١٨٩٩م بأنه قد وصلته رسالة من رئيس وزراء فارس يفيد بأن الشيخ الجمد Algmed والسيد يوسف اللذين كانا يحركان الثورة فى لنجه قد هربا إلى الساحل العمانى . ويخشى الصدر الاعظم من أن يجمع هذان الشيخان بعض اتباعهما من تلك المنطقة ويكران على لنجه مرة أخرى .

وطلب الصدر الأعظم فى رسالته من أن يقوم حكومة الهند بمنع هذين الشيخين من مهاجمة لنجه . ووصلت إلى المقيم برقية أخرى من حكومة الهند على تحذير شيوخ الساحل العمانى من التدخل بأى أسلوب من الأساليب فى اضطرابات لنجه وتسأله أن يواليها بأخبار الشيوخ فى هذا الصدد أولا بأول (٢١) .

وجاء فى رسالة أخرى للحكومة الفارسية إلى حكومة الهند أرسلتها فى يناير ١٩٠٠م أن الشيخ الجمد ، أحد شيوخ لنجه الثائرين ، قد هرب أيضا من المنطقة وإلتجأ إلى شيخ رأس الخيمة الذى أجاره وأواه . وتخشى الحكومة الفارسية من أن يقوم شيخ رأس الخيمة بمساعدة الشيخ محمد فى الهجوم على لنجه . وترى الحكومة الفارسية أن تتخذ حكومة الهند من الاجراءات ما يمنع ذلك والا فسنجد نفسها مضطره لمطاردة ذلك الشيخ وتعقبه إلى رأس الخيمة . وسألت حكومة الهند المقيم فى الخليج فأفاد بأنه سبق أن حذر الشيوخ فى أكتوبر عام ١٨٩٩ من التدخل أو مساعدة شيوخ لنجه (٢٢) . كما قام الجنرال ميد Meade بتقديم تحذير مماثل عندما زار الساحل العمانى فى ديسمبر فى نفس العام . وقال أن الشيخ حمد شيخ رأس الخيمة لا يقر الشيخ الجمد على هجومه على لنجه ، وأكد أنه سيلتزم أمر المقيم ولا يحيد عن نصيحته . وأضاف الشيخ حمد أنه سيقدم للمقيم كشفا تفصيليا عن ممتلكات القواسم التى استولى عليها الفرس فى لنجه برجاء المساعدة فى التعويض (٢٣) .

قام المقيم بإرسال تحذير ثالث إلى الشيخ حمد فى رأس الخيمة حملته السفينة الحربية ملبومنى Malpomene التى أمر قائدها بضرب أى تجمع فى رأس الخيمة يسعى لاسترداد لنجه . ولما وصلت سفينة الحرب وجدت الشيخ محمدا فى رأس الخيمة وعرفت أنه قد ترك أمر مهاجمة لنجه بعد أن تضافرت عليه قوى الفرس والبريطانيين . وسلمت السفينة التحذير لشيخ الخيمة وقفلت ادراجها لتؤكد عدم صحة الخبر (٢٤) .

الجمارك الفارسية تستولى على أسلحة لابوظبى :

قامت الجمارك الفارسية بالاستيلاء على سفينة لابوظبى كانت تحمل أسلحة وعتادا مصرحا بهما من قبل المقيم . شكا شيخ أبو ظبى للمقيم وكتب الأخير إلى هاردنج A.Hardinge القائم بالأعمال البريطانى فى طهران برقية بتاريخ ٩ يوليو ١٩٠٣م يسأله الاتصال بالحكومة الفارسية لاستخلاص أسلحة أبو ظبى وليفاوض فى أمر تعويض أهل الذين قتلهم الفرس فى الطنبين حديث على سواحل صيد اللؤلؤ بالقرب من الساحل الفارسى ، كما كلفه أيضا ببحث أمر حدائق النخيل التى يمتلكها شيخ الشارقة فى لنجه التى استولى عليها الفرس . وأوصى مقيم الخليج القائم بالأعمال أن يعمل جهد طاقته لأصابة نجاح كبير فى مفاوضاته لأنه إذا نجح فسيعلو ذكر البريطانيين وسيعرف العرب المهادنون أن أمرهم فى أيد قوية (٢٥) .

أبرق السير هاردنج لرئيس الوزراء فى ٢٢ يونيو ١٩٠٣فى شأن أسلحة أبو ظبى وغيرها من الأمور التى أوكلت له . غير أن هاردنج لم يكن فيما يبدو ، يعرف شيئا عن اتفاق ١٨٩٢ ، فلما تبين للمقيم ذلك أرسل إليه صورا من الاتفاقات التى تربط شيوخ الساحل المهادن بالحكومة البريطانية (٢٦) . وأكد له أن هذه الاتفاقات تعطى للحكومة البريطانية فى شخص مقيمها فى الخليج ودوائره حق تمثيل مشيخات الساحل المهادن مع فارس وغيرها . وأكدت حكومة الهند ببرقية بتاريخ ٢٦ أغسطس ١٩٠٣ ما جاء فى برقية المقيم .

وصلت برقية حكومة الهند الى القائم بالاعمال حين كان يناقش مع رئيس وزراء فارس البنود المبدئية لاتفاق ١٩٠٣ وجاء فيها حديث عن المناطق "تحت الحماية البريطانية" فقام القائم بالأعمال بتغييرها بعد وصول البريقية إلى المناطق التى "هى ليست جزءاً من الامبراطورية أنما تتولى الحكومة البريطانية أمر علاقاتها الخارجية بدرجات متفاوتة والتى يقع على عاتق الحكومة البريطانية مسئوليات خاصة تجاهها" (٢٧) .

لم تنجح مساعى المقيم اذ اندفع رجال الجمارك البلجيكيين التابعين لفارس يلاحقون السفن والقوارب العربية وفجروا بذلك مشكلة بوموسى . (٢٨)

بدء مشكلة بوموسى :

جد الفرس فى الاستيلاء على بوموسى منذ عام ١٩٠٣ . وقد جاء فى تقرير المقيم فى هذا العام أنه نسبة لتصرفات رجال الجمارك البلجيك قد حاول تجار لنجه أن ينقلوا نشاطهم إلى بوموسى ، وقد اتصلوا بالفعل فى هذا الشأن مع شركة بسوس البحرية والشركة الفارسية البحرية يعرضون عليها استبدال ميناء لنجه بميناء بوموسى للتزود والتموين . وأضاف المقيم فى تقريره بأنه يخشى أن يؤدى أزدهار الميناء إلى طمع فارسى فيه فالميناء هو من ممتلكات شيوخ القواسم فى الشارقة ، وأشار التقرير أن قواسم الشارقة لا يرفعون فى الوقت الحالى علمهم فوق تلك الجزيرة وأنه من المستحسن أن ينصح شيخ الشارقة برفع علمه هنالك ليقوم دليلا على ملكيته للجزيرة (٢٩) .

أقرت حكومة الهند توصية المقيم وأرسلوا إلى شيخ الشارقة لرفع علمه على بوموسى، وقد فعل . كما نصحت الحكومة شيخ رأس الخيمة برفع علمه على طنب . وقد فعل .

وفى أبريل ١٩٠٤م أبرق نائب الملك فى الهند إلى وزارة الهند بلندن يقول أن موظفى الجمارك البلجيكيين قد قاموا بازالة الاعلام العربية فى بوموسى وطنب ، ووضعوا أعلاما فارسية بدلا عنها ، كما وضعوا بعض الجنود الفرس على الجزيرتين . وأضافت البرقية أن شيخ الشارقة قد احتج على هذا التصرف واتصل بالمقيم يستحث ارتباطات الاتفاقات العربية البريطانية ويرجو اتخاذ الخطوات التى تحفظ حقوقه (٣٠) . واقترحت حكومة الهند ، لمعالجة هذا الأمر ، ارسال مركب مسلح مع بعض مندوبى شيخ الشارقة لإزالة الأعلام الفارسية ، والقبض على الجنود الفرس وترحيلهم إلى الساحل الشرقى . وبعد

مداولات عدة استقر الرأى بأن تتسلم الحكومة الفارسية انذار لتنسحب من الجزيرتين أو اللجوء للقوة بعد الانذار .

وفى ٢٤ مايو ١٩٠٤ نقل الوزير فى طهران للحكومة الفارسية بأن هاتين الجزيرتين هما من ممتلكات قواسم عمان ولا يجوز الافتئات على حقوقهم ، وأنه ينصح بأسم الحكومة البريطانية بأن تقوم فارس بسحب قواتها وأنه لا يود أن يناقش هذا الأمر البين فالنقاش فى الامور الجلية لا يزيد عن كونه مضيعة للزمن . واستكان الفرس وانسحبوا ، ورفرفت الاعلام العربية على الجزيرة مرة أخرى . وفى عام ١٩٠٥ شكت فارس من أن شيخ الشارقة قد شيد بعض المبانى على الجزيرة (٣١) وتبينت السلطات البريطانية أن فارس لا تقصد من شكواها الا تجديد دعاويها .

الفنار البريطانى فى طنب :

قررت الحكومة البريطانية فى عام ١٩١٢م أن تشيد لها فنارا على جزيرة طنب فلم تتصل بفارس فى ذلك الشأن أنما أخطرت مقيمها السير بيرسى كوكس لكى يخاطب شيخ الشارقة فى هذا الأمر وأمرته أن يبلغ المعنى أن حقوق سيادته إلى الجزيرة لن تضار بانشاء هذا الفنار . وقد كتب كوكس فى ٢٢ أكتوبر ١٩١٢ للشيخ الشارقى مؤكدا له سيادة الشارقة على الجزيرة ويسأله أقامة فنار بريطانى عليها وأضاف كوكس بأن وجود هذا الفنار "سيحفظ لك حقك من أن يتجرأ عليه الاخرون" . ورد صقر بن خالد شيخ الشارقة بخطاب مؤرخ فى ١ ذى القعدة إلى المقيم بأن "ما ذكرته صح معلوم خصوصا من طرف جزيرتنا طنب كونكم تستدعون منا الاجازة فى وضع منارةفيها لأجل هداية المراكب فلا بأس ونرجو منكم عدم التعبث فيها زيادة عن ذلك وهذا شرط منا" (٣٢) .

قامت وزارة الخارجية الفارسية فى فبراير ١٩١٣ بطرق أمر هذه الجزر مرة أخرى مع الوزير البريطانى فى طهران (٣٣) . وأحيل الأمر إلى المقيم الذى رد بأن ملكية هذه الجزر ليس موضوعا للنقاش أو الرد أو المساءلة وأنه قد أجلى هذه الحقيقة لكل حكام موانئ

الخليج ورعوها جيدا . وأضاف بأن أتباع شيخ الشارقة يقيمون فى هذه الجزيرة بصورة منتظمة منذ ١٩٠٥م ، وأن علم الشارقة يخفق على جزيرتها . وأشار المقيم أنه إذا جدد الفرس السؤال فأنه يتحتم على السلطات البريطانية المعنية أن تكون قاطعة فى رفض مناقشة هذا الامر الجلى . "أما إذا أصر الفرس على النقاش فعلى الحكومة البريطانية أن تصر على احياء موضوع صيرى الذى جمدته فى الوقت الراهن" (٣٤) .

مباحثات الحكومتين البريطانية والالمانية بشأن بوموسى :

عقدت فى الفترة بين ١٩٠٧ و ١٩١٤م مباحثات مكثفة بين الحكومة البريطانية والحكومة الالمانية بشأن تبعية بوموسى ، وأتت الحكومة البريطانية بكثير من الدلائل والحجج والبراهين المحلية التى تقطع بسيادة شيخ الشارقة على الجزيرة ، وذلك عندما أحتجت الحكومة الالمانية نيابة عن شركة السادة فونكاوس الالمانية **Wonckhanhoux** حين قام شيخ الشارقة بالغاء امتيازها . وكانت الحكومة الالمانية تصر على أن السيادة فى الجزيرة غير واضحة . وقد قام الوزير البريطانى فى طهران فى عام ١٩١٨ برد الفرس عن التدخل فيما يدور . وذكر الحكومة الفارسية بأنذار ١٩٠٤ وحذرهم من تكرار دعاوى السيادة على الجزيرة (٣٥) .

شركة مايوت تجار* :

أبرق الوزير البريطانى فى طهران إلى الخارجية البريطانية فى ٢٧ أبريل ١٩٢٣م يقول أنه علم بطريقته الخاصة ، أن شركة مايفوت تجار **Moin-ut-Jujjar** التى تجرى امتياز الأوكسيد الأحمر فى هرمز قد حرضت الحكومة الفارسية على تجديد دعاويها على بوموسى والبحرين ، وأن تأخذ الحكومة الفارسية هذا الأمر إلى أروقة عصبة الأمم أن وقفت بريطانيا فى طريقها . وأضاف الوزير أن صاحب الشركة هو أحد أثرياء فارس . وله نفوذ قوى على الحكومة والسياسة الفارسية . وردت الخارجية البريطانية على الوزير ليلفت نظر رئيس وزراء فارس لحادث ١٩٠٤م وما أعقبه وأن يؤكد أن حكومة صاحب الجلالة

كانت تعنى تماما ما قالته وكانت على اتم استعداد للتدخل المسلح لازالة الأعلام الفارسية . وأن على الوزير أن يشير من طرف خفى ، بأن تجديد الدعاوى الفارسية على الجزر سيدفع الحكومة تالبريطانية لاتخاذ موقف متشدد ، وستنفذ ما قامت فى الماضى بتجنبه . ونفذ الوزير أمر الخارجية حين قابل رئيس الوزراء ، ولكنه تسلم بعد عشرة أيام من تلك الحادثة مذكرة فارسية تؤكد فيها الحكومة دعاويها على طنب بوموسى . ولم يجد الوزير لورين Loraine ، حرجا فى أن يعيد المذكرة إلى الحكومة الفارسية مرفقة بخطاب شديد اللهجة(٣٦) .

قام رجال جمارك فارس فى ١٩٢٥ بزيارة جزيرة بوموسى فى قارب بخارى وتفقدوا مناطق الأوكسيد الأحمر فى الجزيرة وأخذوا ملء كيس من تلك المناطق وقفلوا راجعين . وقامت الحكومة البريطانية بالاحتجاج على هذا الأمر وردت فارس على احتجاج وزارة الخارجية البريطانية بأن بوموسى هى ممتلكات الحكومة الفارسية . وقام الوزير البريطانى فى طهران بتذكير وزير الخارجية الفارسى بالاتابة بما جاء فى المذكرة البريطانية فى عام ١٩٢٣م . وحذره بأن الأصرار الفارسى على التغول على حقوق الآخرين سيدفع حكومة الهند لارسال بارجة حربية ترابط عند بوموسى وتقيم عليها حقوق شيخ الشارقية وسيادته . ولم تجد الحكومة الفارسية بدا من التراجع فأمرت موظفى جماركها بالابتعاد عن طنب وبوموسى حتى تصل وزارة الخارجية إلى قرار بشأنهما (٣٧) .

حادثة مركب دبى :

وفى ٢٠ يوليو ١٩٢٨ قامت بعض الزوارق البخارية التابعة للجمارك الفارسية بالتعرض لزورق فى دبى حيث كانت تبحر تحت علم الساحل المهادن من دبى فى طريقها إلى بوموسى وعليها بعض النسوة والأطفال وكمية قليلة من السكر . اتهم الفرس الذورق بالتهريب وتمكنوا منه لعدم تمكن النسوة من المقاومة واقتادوه إلى لنجه وفى لنجه جرد

الفرس النساء والغلمان من ملابسهم واستولوا على حليهن ومتاعهن وكل ما كان بالذورق من أشياء (٣٨) .

اهتمت الحكومة البريطانية للأمر لأنها تمس مسألة ملكية بوموسى ويجدد الادعاءات الفارسية عليها . ولما كانت الحكومة البريطانية تدرك يقينا أن تلك الجزيرة عربية كان عليها أن تتصرف حفاظا على سمعتها التى بنتها وسط العرب بعد ضنك وجهد . خشيت الحكومة البريطانية كما تقول المذكرة ، من أن يحاول الحكام العرب اتخاذ اجراءات عدائية ضد فارس ، وهو أمر ارداة الشيوخ لولا خوفهم من الاسطول البريطانى المرابط فى الخليج(٣٩)، وكان هذا السبب الرئيسى الذى أقعدهم عن التصرف وجعلهم ينتظرون نتيجة المساعى الدبلوماسية للحكومة البريطانية لدى الحكومة الفارسية .

طلبت الحكومة البريطانية بصفتها الحكومة التى ترعى مصالح الشيوخ الخارجية ، مبلغ ٥٠٠٠ روبية كتعويض عن الحادث وفك أسر الذورق ومن عليها "وحتى الآن لم نظفر بأكثر من فك أسر الذورق ومن عليها وقد تسبب هذا التأخير فى كثير من الاشياء لدى العرب والشعور بالعداء ضد فارس . ونحن اذا لم نقم بعمل شئ ما فيتسبب ذلك فى تقليل هيبة الحكومة البريطانية فى نفوس هؤلاء" (٤٠) . وانتهت المذكرة بتوصية من وزير الدولة بأن تساهم وزارة الخزانة بدفع مبلغ ٢٥٠٠ روبية لهؤلاء الشيوخ على ان تقوم وزارة الهند بدفع ما يتبقى . وما ذلك إلا ضريبة لحفظ هيبة الحكومة الامبراطورية . ودفعت وزارة الخزانة المبلغ بعد مشاورات ومداولات عدة تساءل فيها وزير الخزانة عن ذنب دافع الضرائب البريطانى الذى يجعله يتحمل هذا العبء ! .

رأت حكومة الهند اتخاذ إجراءات أخرى لتحتفظ بهيبتها فى نفوس هؤلاء العرب أن يقام احتفال كبير فى جزيرة بوموسى تحشد فيه سفن أسطول الخليج وتقوم باستعراضات لاظهار قوتها وان يرفع علم الشارقة على الجزيرة فى بداية الاحتفال .

وأرسلت وزارة الخارجية البريطانية مذكرة للحكومة الفارسية جاء منها أن الحكومة البريطانية سوف تتحمل بعد هذا أى دعاوى للحكومة الفارسية على بوموسى التى يمتد

يهتز الا فى مناسبات نادرة . أن هذا السلام هو من صنع هذا البلد وأننا لن ندعى زورا لو قلنا بأن الالتزام الأدبى الذى يجعلنا نسيطر على الخليج يكمن فى أننا وطدنا ، ولا زلنا نوطد الأمن بين القبائل شبه الهمجية على كلا ساحلى الخليج ونحمى تجارتنا وملاحة جميع الامم من أخطار القرصنه والحروب المحلية" . وانتهت المذكرة بأنه "اذا شجعنا أو حمينا أو تغاضينا عن هجوم يقوم به أحفاد هؤلاء القراصنة العرب الذين عاقوا بقرصنتهم الملاحة فى الخليج زمنا ، فأن ذلك العمل سيكون غلطة تظل الحكومة تندم عليها مستقبلا ، وسيكون هذا العمل سببا كافيا وبرهانا ساطعا بأن الحكومة البريطانية ليست مستعدة لأن نحمى أمن الخليج وتقيم فوقه السلم وترعاه . وسيتخذ هؤلاء العرب هذا العمل دلالة على أن الحروب ليست محظورة ، وستكون الحرب ظاهرة عامة من ظواهر المنطقة . أن نجاح هؤلاء العرب فى هزيمة الفرس وأبعادهم سيشد فى عضدهم ويجعلهم يتطلعون إلى مغامرات بحرية أخرى ، ويقومون بنهب الساحل الفارسى والجزر الفارسية ويعاودون القرصنة على الملاحة الدولية"، وأضافت المذكرة أن فشل العرب فى حالة قيامهم بالدفاع عن جزرهم قد يقود إلى أحراج الحكومة البريطانية عندما يقومون بطلب المساعدة العسكرية منها . وخلصت المذكرة إلى استبعاد اطلاق القوى العربية اذ سيسبب نجاحها أو فشلها مشاكل كثيرة (٤٤) .

(ب) "يبقى بعد هذا أن العرب سوف لن يحتملوا الاحتلال الفارسى لأرضهم ولذلك يجب أن نتبع الأمر الثانى بعد فشل المساعى الدبلوماسية . ويقضى الطريق الثانى أن ترسل الحكومة وحدة بحرية أو عسكرية لازاحة الفرس بالقوة . وعلينا أن نخطر الفرس بما نريد تنفيذه وذلك حين تقر لجنة الدفاع عن المستعمرات C.D.D هذا الرأى ويقره مجلس الوزراء ، سيقوم الوزير البريطانى السير كليف Clive بعدئذ بتبليغ الحكومة بمزيد من الوضوح أن احتلالهم لهذه الجزر أمر غير مسموح به .

وتضيف المذكرة أن الفرس قد يلجأون إلى عصبة الأمم وفى هذه الحالة سيكون موقف البريطانيين فى الدفاع عن الجزر العربية قويا وواضحا . أما اذا أرادت بريطانيا أن تكون هى البادئة بالشكوى للعصبة فعليها أن تفعل ذلك فى هذا الحين لأن الشكوى

البريطانية لدى العصبة لن يفيد كثيرا فى حالة احتلال فارسى فعلى لهذه الجزر . ولن يكون لذلك أى نتائج إيجابية لدى الشيوخ الذين ستهتز صورة بريطانيا فى نظرهم .

فارس ترفض الاعتراف بالمعاهدات البريطانية :

تطور أمر النزاع المترتب على حادثة مركب دبى بين الحكومتين الفارسية والبريطانية، فأرسلت وزارة الخارجية الفارسية فى ٣٠ أبريل ١٩٣٤ مذكرة إلى الوزير البريطانى فى طهران جاء فيها (٤٥) "أنى قد دهشت كثيرا لعلاقاتكم بشيوخ الساحل الجنوبى للخليج . ولذلك أرجو أن أستشير لسعادتكم عن سياسة حكومتنا تجاه هذا الأمر الذى سبق أن وضحناه بموجب مذكرة وزارة الخارجية الفارسية برقم ١١٠٢٤ المؤرخة فى ٢١ أغسطس ١٩٢٨ ، وكذلك المذكرة رقم ١٣٠١٨ بتاريخ ٢٠ سبتمبر ١٩٢٨ ، والمذكرة رقم ١٨١٠٣ بتاريخ ٢١ أكتوبر ١٩٣٣ ، واتشرف أن أؤكد لسعادتكم مرة أخرى بأن الحكومة الإيرانية ليست طرفا فى تلك المعاهدات التى أبرمتموها ، ومن ثم فهى غير ملزمة لها . ولا تجد الحكومة الفارسية لديها ما يجعلها تعترف بهذه الاتفاقات أو تعتبرها صحيحة" . وأضاف الوزير الإيرانى أن تلك المعاهدات جميعها لا تمثل أى التزام للحكومة الإيرانية وعليه فأن الاتفاقات والامتيازات والارتباطات المترتبة على تلك المعاهدات غير ملزمة لإيران من الناحية القانونية خاصة أن كانت منافيه للمصالح الإيرانية وخلص الوزير الإيرانى إلى بطلان هذه المعاهدات لعدم شرعية عقدها . وأضاف أن بريطانيا بعقدها لهذه الاتفاقات قد جافت حقوق صداقتها مع ايران وتجاوزتها . وانتهت المذكرة الى أن إيران تعترض بكل شدة واصرار على هذه الاتفاقات لأنها تخرق حقوق السيادة الإيرانية فوق أرضها ومياهها .

ورد الوزير البريطانى فى طهران بأن الحكومة البريطانية تشرف على الشئون الخارجية لهؤلاء الحكام العرب فإذا رفضت إيران الاعتراف بهذه الحقيقة فسيكون من الصعب على إيران الاتصال بهؤلاء الحكام العرب وركزت مذكرة الوزير البريطانى للوزير الإيرانى على أن بريطانيا تقوم حاليا بتصريف الشئون الخارجية لهؤلاء القوم" وأن أنكاركم

لهذه المعاهدات لهوامر لا يخص الحكام العرب ولا الحكومة البريطانية فذلك شأنكم وحدكم. وأن عدم اعتراف الحكومة الإيرانية بهذه المعاهدات التى تخولنا بعضها رعاية الشئون الخارجية لهؤلاء الحكام لن يؤثر بأى شكل فى واجبنا تجاه هؤلاء" (٤٦) .

وقامت الحكومة البريطانية بأصدار تعليماتها إلى الجهات المسئولة فى الخليج بانتهاج سياسة حازمة تجاه النشاط الإيرانى فى المياه الإقليمية العربية .

امتياز الاوكسيد الأحمر فى جزيرة بوموسى :

ففى سبتمبر ١٩٣٤م منح شيخ الشارقة تصريحا للكابتن بايلدون R.C.Bayldon لفحص الأوكسيد فى بوموسى لحساب شركة الوادى الذهبى المحدودة . وقد زار أحد مهندسى الشركة الموقع فى نوفمبر ١٩٣٤ وأخذ عينه من الأوكسيد لفحصها (٤٧) . وجاءت نتائج الفحص مبشرة فوقعت الشركة عقدا مع شيخ الشارقة فى مارس ١٩٣٥م . ولم ترض الحكومة الإيرانية ذلك التصرف وقدمت احتجاجا أكدت فيه تبعية جزيرة بوموسى لها وأنه ليس للشركة حق التعاقد مع الشيخ الشارقى أو القيام بعمليات الاستغلال(٤٨) ورفض الاحتجاج الإيرانى .

تطور قضية الجزر الثلاث حتى الانسحاب البريطانى من الخليج نوفمبر ١٩٧١م :

لم تنته إيران أو تقتنع بالحجج البريطانية فقد أرادت هذه الجزر الثلاث لموقعها الذى يحتل مكانا وسطا فى مدخل الخليج وهو موقع استراتيجى يؤمن لها السيطرة والأشراف على كل وسائل المواصلات البحرية التى تمخر الخليج العربى . كما ستزيد حيازة هذه الجزر فى امتداد المياه الإقليمية لإيران ومن طاقة إيران النفطية والمعدنية ويضيف إلى نطاق مصائد الأسماك واللؤلؤ فى إيران .

فترت إيران عن المطالبة بهذه الجزر بعد عام ١٩٣٥ ولم تعد تثير مسالتها كثيرا بعد أن تبين لها جدية الموقف البريطانى لحماية هذه الجزر العربية . كان البريطانيون يدركون حالة الضعف السياسى والإقتصادى والعسكرى التى صار إليها العرب من ملاك هذه الجزر، كما كان البريطانيون هم المتحكمين فى السياسة الخارجية لتلك الامارات فحافظوا على الجزر من التغول الإيرانى ، لم تكن بريطانيا لتضمن تقلب ميزان السياسة فى إيران ومدى التقارب أو التنافر بين إيران وروسيا والقوى الأخرى فأرادت أن تحتفظ بهذه الجزر لتتحكم بريطانيا من خلال حكام الشارقة ورأس الخيمة فى مدخل الخليج (٤٩) .

وفى عام ١٩٥٧ و ١٩٥٨ زار المقيم البريطانى جزيرتى طنب الصغرى والكبرى واسترعى انتباهه أن علم رأس الخيمة لم يعد يخفق على الجزيرتين فتحرى الأمر وأجابة ممثل حاكم رأس الخيمة فى الجزيرة بأن العلم موجود عنده إلا أنه غير موفوع لصعوبة غرسه فى تلك التربة الصلبة فأكد المعتمد البريطانى على الشيخ وممثله ضرورة رفع علمهم على الجزيرة .

وفى أواخر مارس ١٩٦٤م نشرت أنباء القاهرة أن قوات إيرانية أحتلت جزيرة بوموسى التابعة للشارقة (٥٠) . ونفى وزير الخارجية الإيرانية هذا النبأ فى لقائه مع بعض السفراء العرب فى طهران فى الرابع من أبريل ١٩٦٥ ودلت التحريات بعد هذا بأن إيران قد انزلت بعض جنودها فى هذه الجزيرة وفى جزر عربية غيرها فى اثناء مناورات حربية مشتركة مع الاسطول الإمريكى فى نطاق الحلف المركزى . ثم جلت إيران عن هذه الجزر بعد انتهاء المناورات إلا أنها وضعت على الجزيرة علامات إيرانية تدخلها فى نطاق المياه الإقليمية لإيران . كتب على هذه العلامات مجلس الوزراء الشتهنشاهى – مصلحة خفر السواحل والموانئ ، واحتج شيخ الشارقة على ذلك وأرسلت بريطانيا سفينة عليها بعض رجالها ورجال حاكم الشارقة لانتزاع هذه العلامات ولم تحتج إيران على إعادة الحق فى نصابه (٥١) .

كانت إيران تقدم المساعدات إلى المشيخات الفقيرة على الساحل العمانى . وحدث فى نوفمبر عام ١٩٦٤م أن زار شيخ رأس الخيمة إيران للحصول على بعض مساعدات لبناء المدارس والمستشفيات كما طلب الشيخ مده بعدد من الاطباء وأجاب الشاه الشيخ إلى طلبه (٥٢) . إلا أنه فوجئ بإعطائه وثيقة يوقع عليها خاصة بتنازله عن الجزر التى تطمع إيران فيها ورفض الشيخ أن يوقع (٥٣) .

إيران تستولى على الجزر الثلاث :

يقول ديوك مراسل صحيفة "نيوز ويك" "كان الكل يعرف أن بوموسى والطنبين يتبعون الشارقة ، ورأس الخيمة إلا شاه إيران الى رفض أن يعرف . وعرف الشيوخ جميعهم أن إيران هى أقوى ضاربة فى الخليج يجب أن ترض عليهم إلا شيخ رأس الخيمة الذى أبى أن يعرف" (٥٤) .

كان هذا هو الوضع قبيل الانسحاب البريطانى فى منطقة الساحل العمانى . كانت إيران تنشر دعاويها بحملات دبلوماسية واسعة (٥٥) . وكان البريطانيون يميلون إلى تسليم الجزر لإيران بعد أن تبلورت سياستها وعرف البريطانيون اتجاهاتها . وبدأت الصحف البريطانية منذ يوليو ١٩٧١ تردد وجوب تسليم هذه الجزر الثلاث لإيران قبل أن تنسحب بريطانيا من المنطقة وبالرغم من أن الاحتلال الإيرانى لهذه الجزر بعد اخلاء بريطانيا للمنطقة سيثير الرأى العام العربى وستحتج على هذا العمل الحكومات العربية ولكنها ستنسى احتجاجاتها بسرعة كما عودتنا وقائع التاريخ ، وستعود العلاقات إلى سابق عهدها (٥٦) . وصرح شاه إيران لصحيفة الفيجارو الفرنسية بأن هذه الجزر الثلاث إيرانية استولت عليها بريطانيا فى فترة ضعف إيران أما الآن فأنى امتلك قوة بحرية وجوية ضاربة يمكننى أن أحتل بها هذه الجزر متحديا قوة بريطانيا فى المنطقة (٥٧) .

صمم الشاه على حيازة الجزر بالمفاوضات أو بالقوة اذا استدعى الامر . يقول ديوك(٥٨) أنه عرف من بعض البريطانيين الموثوق فيهم أنهم قد عرفوا من بعض مستشارى

الشاه أن الشاه لم يكن يريد هذه الجزر لأسباب حربية أو استراتيجية رغم تصريحاته التى نحت ذلك المنحنى . فقد أراد الشاه هذه الجزر لتثبيت صورته كحاكم قوى فى أذهان الشعب الإيرانى . نالت البحرين استقلالها ونال ذلك من صورة الشاه كحاكم قوى فكان عليه أن يحصل على شيئ لكى تعود صورته قوية كما كانت فى نفوس شعبه .

ويقول ديوك (٥٩) نقلا عن أحد الثقات أن وزارة الخارجية الفارسية قد اخبرت الشاه والحت عليه فى القول خلال عام ١٩٧١ بأن العالم العربى مشغول بالقضية الفلسطينية ومواجهة اسرائيل وأن العرب بوضعهم هذا سيكون من الصعب عليهم مواجهة إيران دبلوماسيا أو عسكريا لأن قضية الأرض الفلسطينية المحتلة أدعى للجهود الدبلوماسية والعسكرية من بعض صخور على الخليج (٦٠) ، غير أن هؤلاء الدبلوماسيين عادوا فى أكتوبر فى العام ذاته يقولون للشاه أنهم قد عرفوا أن بوموسى بصفة خاصة تنال اهتماما خاصا من جامعة الدول العربية فعلى الشاه أن يدخل فى اتفاق مع حاكم الشارقة بخصوص تلك الجزيرة . واقترحت بريطانيا على الشاه أن يشترى بوموسى والطنبين أو يؤجرها إيجارا سرمديا لا ينتهى بالزمن . ولم يكن الشاه حتى هذا التاريخ يؤمن بالتفاوض اذا دعى أن بريطانيا قد ساومته سلفا بأن يترك ادعاءاته فى البحرين لينظروا فى أمر الجزر بطريقة ترضية. وانكر المفاوضون البريطانيون ما قاله الشاه جملة وتفصيلا (٦١) .

اضطر الشاه أن يدخل فى مفاوضات مع شيخى الشارقة ورأس الخيمة تحت الوساطة البريطانية وتمخضت مفاوضات شيخ الشارقة عن تسوية بينه وبين إيران قبلها الشيخ بموجب خطابه إلى وزير الخارجية البريطانية فى ١٨ نوفمبر ١٩٧١ والذى جاء منه اشارة لمباحثاتنا حول الترتيبات بين الشارقة وإيران بخصوص مسألة بوموسى أؤكد لكم أنى أقبل الترتيبات المبينة فى مذكرة التفاهم المرفقة بهذه الرسالة . وأكون ممتنا لتأكيد قبول الحكومة الإيرانية من جانبها لهذه الترتيبات . وجاء رد طهران فى ٢٥ نوفمبر ١٩٧١ من وزير الخارجية عباس على خلعتبرى يؤكد أن حكومته تقبل المذكرة الخاصة بأبى موسى(٦٢).

وفى ٢٩ نوفمبر ١٩٧١م أذاع أمير الشارقة خالد بن محمد القاسمى من اذاعة صوت الساحل بأنه قد تم الاتفاق بينه وبين الحكومة الإيرانية على ما يلى (٦٣) :-

- أن ترتيبات هذا الاتفاق سوف لمن تمس نظرة الشارقة فى سيادتها على بوموسى حيث سيبقى علم الشارقة مرفوعا عليها كما سيبقى مرفوعا على مركز الشرطة فى الجزيرة وعلى الدوائر الحكومية فيها وسيبقى مواطنوا الشارقة يقيمون على الجزيرة كما كانوا .
- ستقوم شركة (بيوتس غازانداويل) بالكشف والتنقيب عن النفط فى جزيرة بوموسى ومياهها الإقليمية البالغة ١٢ ميلا بحريا بحيث يجرى تقسيم دخل المصادر الطبيعية المستخرجة من هذه المنطقة مناصفة وبالتساوى بين الشارقة وإيران .
- ستقيم قوات إيرانية فى منطقة معترف عليها بين الطرفين .
- ستحصل الشارقة من إيران على مبلغ مليون ونصف المليون من الجنيهات الاستؤلينية سنويا ولمدة تسع سنوات على أن يدفع هذا المبلغ للشارقة مباشرة ويجرى انفاقه فى مصالحها العامة . وتتوقف إيران عن الدفع حين يبلغ دخل الشارقة من النفط ثلاثة ملايين جنيه استرلينى .

أما الاتفاق ذاته (٦٤) فقد نصت بعض بنوده على أنه :

لن تتخلى إيران والشارقة عن ادعائها فى بوموسى ولا تعترف أى منهما بادعاء الاخرى وعلى ذلك تمت الترتيبات التالية :-

- تصل قوات إيرانية إلى بوموسى وتحتل أماكن متفق عليها .
- فى حدود المناطق المتفق عليها والتى تشغلها قوات إيرانية ستكون لايران ولاية كاملة وسترفع العلم الإيرانى على هذه المناطق .
- تحتفظ الشارقة بولاية كاملة على باقى الجزيرة ويبقى علم الشارقة مرفوعا على مركز الشرطة كما سيرتفع العلم الإيرانى على المراكز العسكرية الإيرانية .

- تقر إيران والشارقة على أن حدود المياه الإقليمية للشارقة هى ١٢ ميلا بحريا .
- يتم استغلال المصادر النفطية فى بوموسى وفى قاع البحر وما تحته ضمن المياه الإقليمية لها . وسنستغله شركة بيوتس غازاند اويل بموجب الاتفاقية القائمة التى يجب أن تقبلها إيران . ستدفع الشركة نصف العائدات النفطية الحكومية الناجمة عن هذا الاستغلال ، ابتداء من هذا التاريخ لإيران ونصفه الآخر للشارقة .
- يكون لرعايا إيران والشارقة حقوق متساوية فى الصيد فى المياه الإقليمية لبوموسى .
- توقع بين إيران والشارقة حقوق متساوية فى الصيد فى المياه الاقليمية لبوموسى .
- تكون بين إيران والشارقة اتفاقية مساعدة مالية .

وفى تبرير للشيخ خالد لاتفاقه مع إيران أكد أنه كان مرغما على ذلك الاتفاق نتيجة للعوامل التالية : (٦٥) .

أن الدول العربية تعيش ظروفا صعبة ولن تتخذ أى اجراء إيجابى تجاه النوايا الإيرانية.

- أن بريطانيا كانت حريصة على انتهاء مشكلة الجزر قبل تنفيذ انسحابها النهائى من الخليج العربى وأن إيران لم تكن لتسلم بقيام دولة الامارات العربية المتحدة ما لم تحل مشكلة الجزر .
- أن بريطانيا والولايات المتحدة الإمريكية تساندان إيران فى موقفها .

وذكر شيخ الشارقة بصدد ذلك "ماذا أستطيع أن أفعل ... أنا حريص على قيام الاتحاد وعلى عروبة الجزر وعلى حقن دماء أبناء شعبى" (٦٦) .

وعلى عكس شيخ الشارقة رفض الشيخ صقر حاكم رأس الخيمة التفاهم مع إيران حول الطنبين رغم التحذيرات التى وجهها إليه السير وليام لويس مستشار الحكومة البريطانية الخاص فى منطقة الخليج . حذر وليام لويس شيخ رأس الخيمة بأن إيران ستحتل

الجزيرتين بالقوة مالم يصل معها إلى تسوية بشأنهما وأن بريطانيا سوف لن تعتبر نفسها مسئولة عن ذلك اذ أنها بصدد انهاء معاهداتها الخاصة بالحماية مع رأس الخيمة وغيرها من امارات الساحل العمانى . ورفض الشيخ أن يصل إلى اتفاق رغم عرض إيران من أنها ستشترى الجزر من الشيخ مقابل دفعات سنوية قدرها ١,٦ مليون جنيه استرلينى لمدة تسع سنوات ومنح رأس الخيمة ٤٩٪ من أى ثروة معدنية أو نفطية تكتشف فى الجزيرتين . ورد الشيخ صقر على هذه العروض التى حملها لويس بأننا "لن نتخلى أبدا عن أرضنا ولسنا مستعدين للدخول فى صفقات لبيع الأرض" (٦٧) .

واثيرت المشكلة فى مجلس الأمن فى ٩ ديسمبر ١٩٧١ فأصدر المجلس قرارا يعرب عن أمله فى أن تسفر وساطة يجريها طرف ثالث عن تسوية سلمية . وكان ممثلوا الدول العربية قد طالبوا باتخاذ اجراءات ضد بريطانيا التى لن تنفذ التزاماتها المنوطة بها بموجب المعاهدات التى تفرض عليها حماية جزر الخليج . وتبارت الوفود العربية فى وصف ما قامت به إيران وقالوا أن ذلك يمثل خرقا واضحاً وفاضحاً لميثاق الأمم المتحدة وأن الاحتلال كان تواطئاً بين إيران وبريطانيا وبمساعدة الولايات المتحدة الإمريكية (٦٨) . رد المندوب الإيرانى أنه ليس لإيران أى سياسة توسعية وأن تلك الجزر كانت دائما جزءا من إيران واستشهد على ذلك بالخرائط البريطانية الصادرة عام ١٨٧٠ والتى تشير إلى جزيرتى طنب باعتبارهما جزيرتين ايرانيتين . ولعل المقصود بذلك أن هاتين الجزيرتين قد ظهرتا فى الخرائط بنفس اللون الذى أعطته الخريطة لإيران ، وهذه حجة واهية لأن المحاكم الدولية التحكيمية والقضائية تتحفظ كثيرا فى قبول الخرائط بمثابة دليل على الحدود . فالمحاكم لا تعرف بالضبط مصدر معلومات رسامى الخرائط التى استشهد بها المندوب الايرانى ولا يمكن نسبتها الى الحكومة البريطانية إلا إذا كانت من وضع شخص يمثل الحكومة البريطانية فى علاقاتها الدولية وهذا شرط غير متوفر فى هذه الحالة (٦٩) .

ولنجمل ما فصلنا سرده نقول أن البريطانيين قد وصفوا الخطين المانعين ثم اتفاق ١٨٥٣ الذى منع عرب الساحل العمانى من الحرب على اطلاقها وفصلوا بهذا الجزر العربية عن الساحل الغربى للخليج العربى . حافظ البريطانيون على هذه الجزر ووقفوا ضد

إيران متعللين باتفاق ١٨٩٢ وكثيرا ما كان البريطانيون يوصون شيوخ الساحل العمانى برفع أعلامهم على جزرهم حتى لا تصير إلى غيرهم . وقد اتضح أخيرا أن كل ذلك الخداع كان لتحقيق مصلحة بريطانيا الذاتية فى أبعاد أية قوة أخرى عن مداخل الخليج ثم لاظهار سطوتهم فى المنطقة والظهور بمظهر من يحافظ على الحق لأصحابه حتى يركن الحكام اليهم ويأتوا إلى سياستهم .

الوثيقة رقم (١) *

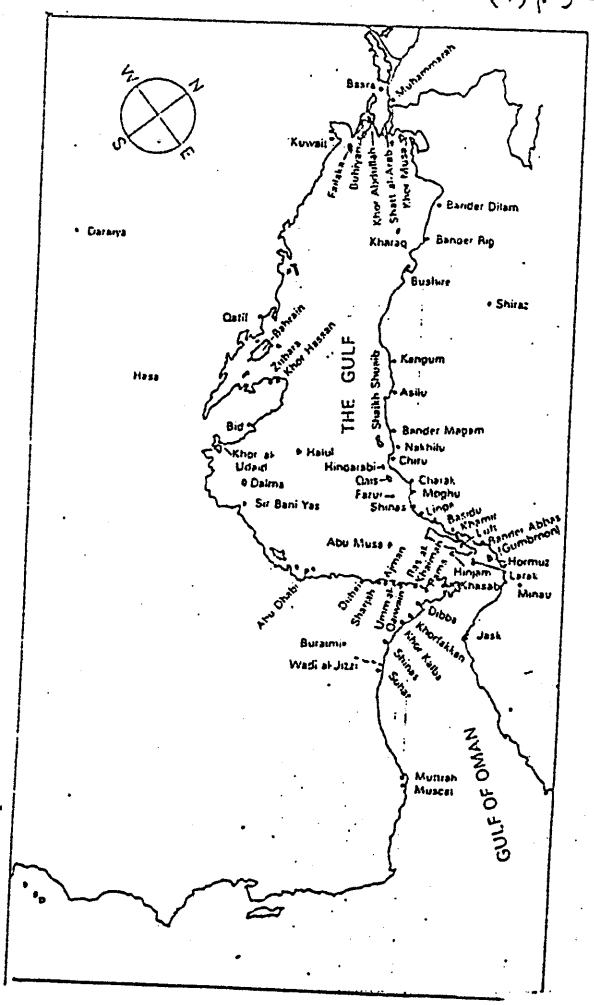

* مصورة من أرشيف شركة ارامكو للبترول بالظهران تحت رقم ٤/٣٢/٦/٣٦ .

الوثيقة رقم (٢) *

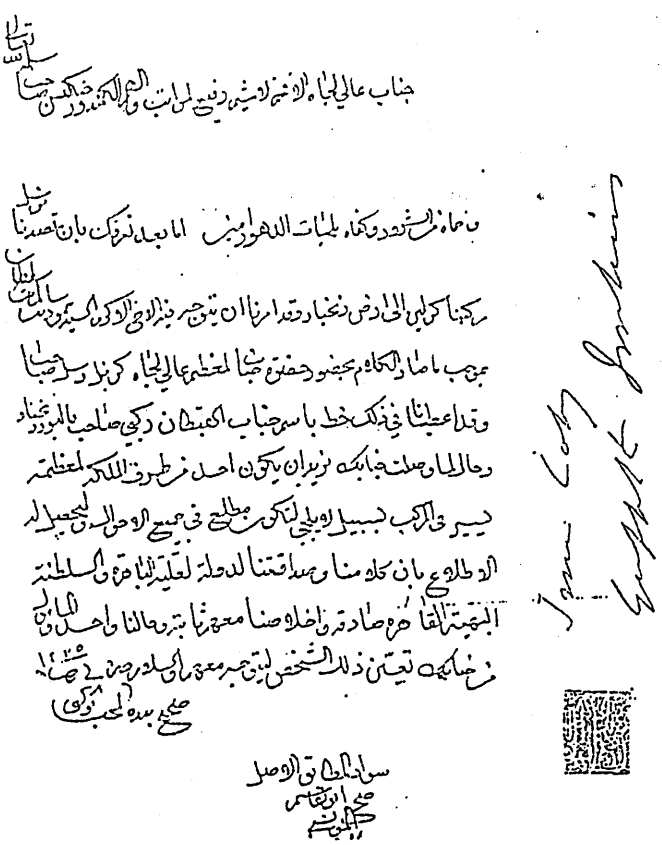

* مصورة من أرشيف شركة ارامكو للبترول بالظهران
تحت رقم ٤/٣٢/٦/٥٢ .

الوثيقة رقم (٣) *

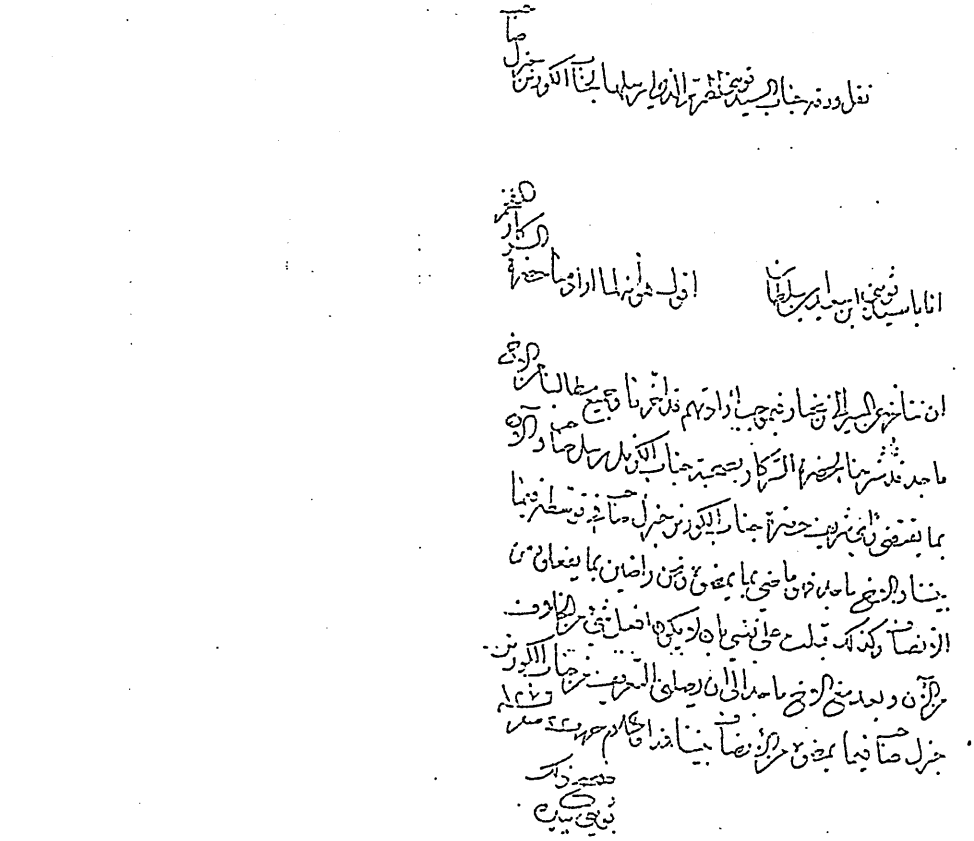

* مصورة من أرشيف شركة ارامكو للبترول بالظهران تحت رقم ٤/٣٢/٦/١

الوثيقة رقم (٤) *

المعاهدة الصلح الثانية سنة ١٢٦٩ هجرية
مطابق سنة ١٨٥٣ ع -

قد وقع قرار الصلح التام المستقيم في البحر بين المشايخ المزبورة سمها تضمنته هذه الورقة التي قبلان كقبيل بالبوز خليج فارس -

حيث إننا نحن يا سلطان ابن صقر شيخ القواسم و سعيد ابن طحنون شيخ بني ياس اهل ابي ظبي و عبدالله ابن راشد شيخ ام القيوين و حميد ابن راشد شيخ عجمان و سعيد ابن بطي شيخ ابي الخيمين شرينا في هذه الورقة قد جرينا سابقاً معهده القرايد و الفتنة التي حصلت لنا من اجراء المسافنة البحريه نيابين بعضنا بعض بواسطة جناب عالي الجاه في التوقة والاجلال الافخم الاعظم الاشهم الكبرور صاحب الذي لي بالجود حفي بكرن قرراً اقرا نحقق الخبر يفعل الذي يجب ويلزم من الاستوداد و اخذ القصاص ولقد تقبلنا الصلح تقرر بعدا لنوع ان يكرن جناب حضرة السرتار لي الافتخار مناقراً و راضياً على اجراءه و موافياً استقامة شروط السر سرور موافق القانون و القاعده في كل لي والله على ذالك خير شاهد و وكيل -

نعم رضينا به و انا سلطان
ابن صقر

نعم رضيت و قبلت به و انا
سعيد بن بطي

نعم رضيت و قبلت به و انا
حميد بن راشد

نعم رضيت و قبلت به و انا
عبدالله بن راشد

نعم رضيت و قبلت به و انا سعيد بن طحنون

في البحر نيابين دمايانا و المتملقين ملبنا و ليستقيم بين الجميع مبنا و من بعضنا صلح تام في البحر على الدوام -

الشرط الثاني - متى ما صدر امر من الله نمالى صدر امر من النعدى و التمرس في البحر من احد رعايانا و المتملقين عندنا بي مالي يجوز على احد من الداخلين معنا في سلك الشرع يجازب الفاعل و يعاقب بالقصاص للمفعول فيه بمجرد و مرض الخبر الدنا -

الشرط الثالث - متى ما صدر امر من الله التمرس في البحر من الداخلين معنا في سلك الصلح على احد رعايا و المتملقين ملبنا فقد يكون قرراً تقريع باخذ القصاص من الفاعل بل يلتزم بوقع الامر لجناب ذي الشوكة و الاجلال الا نعم الاشيم بالبوز خليج فارس ام مالي الجاه الافخم الاعظم الاشهم الكبرور صاحب الذي لي بالجود حفي بكرن قرراً اقرا نحقق الخبر يفعل الذي يجب ويلزم من الاستوداد و اخذ القصاص ولقد تقبلنا الصلح تقرر بعدا لنوع ان يكرن جناب حضرة السرتار لي الافتخار مناقراً و راضياً على اجراءه و موافياً استقامة شروط السر سرور موافق القانون و القاعده في كل لي والله على ذالك خير شاهد و وكيل -

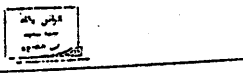

* لوريمر : دليل الخليج العربي ، الجزء الثالث – التاريخي – طبع على نفقة الشيخ خليفة بن حمد آل ثاني – أمير دولة قطر ص ١٢٩٤ ، والوثيقة توضح المساعدات التي قدمها الشيخ سعيد بن طحنون .

الوثيقة رقم (٥)*

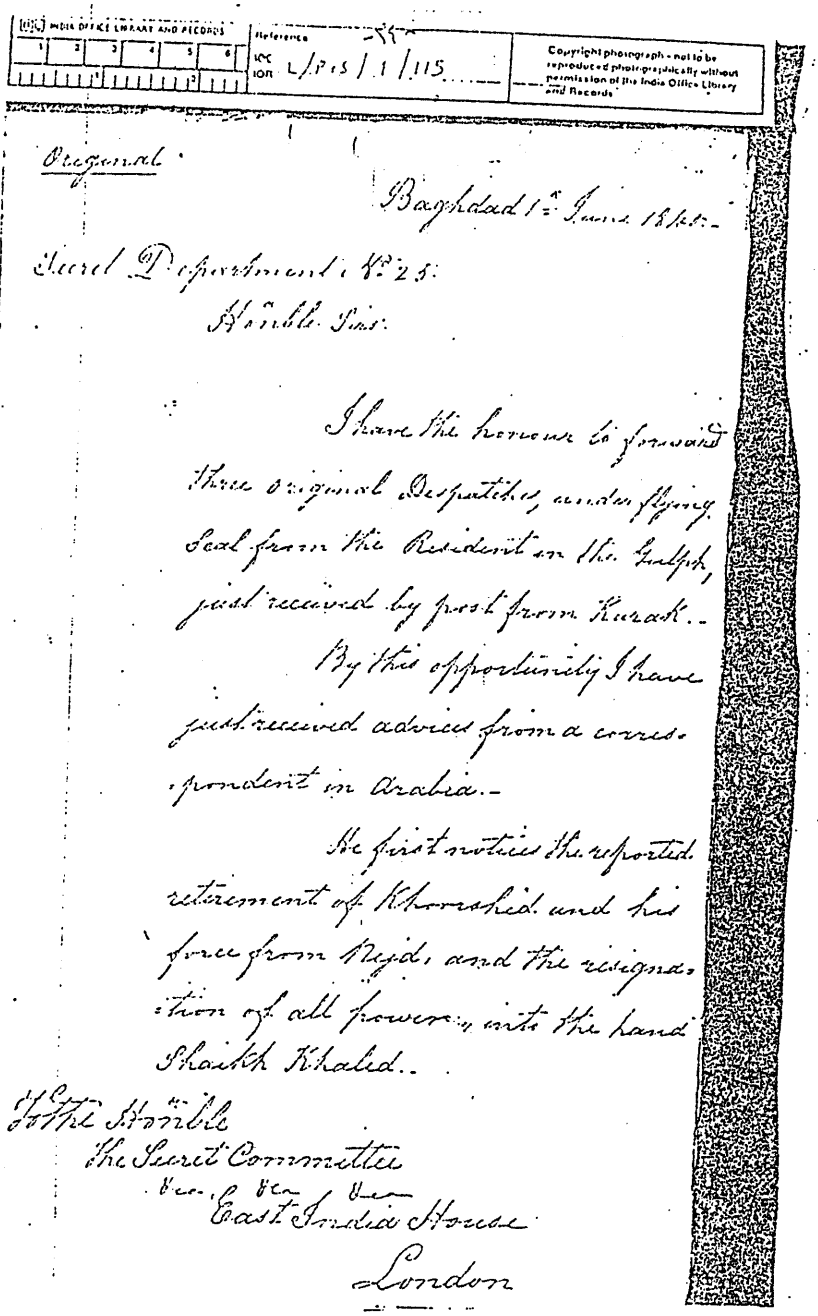

INDIA OFFICE LIBRARY AND RECORDS
Reference IOR L/P&S/1/115
Copyright photograph - not to be reproduced photographically without permission of the India Office Library and Records

Original

Baghdad 1st June 1840.

Secret Department, No 25.

Honble Sirs.

I have the honour to forward three original Despatches, under flying Seal from the Resident in the Gulph, just received by post from Kurrak.

By this opportunity I have just received advices from a correspondent in Arabia.

He first notices the reported retirement of Khorshid and his force from Nejd, and the resignation of all powers into the hand Shaikh Khaled.

To The Honble
The Secret Committee
&c. &c. &c.
East India House
London

* هذه الوثيقة محفوظة فى أرشيف الديوان الأميرى بقطر (قسم الوثائق والأبحاث) بوحدة المايكروفيلم تحت رقم 150 – 320 / 77

هوامش البحث

(١) جمال زكريا قاسم : الادعاءات الإيرانية فى الخليج العربى ، أصول المشكلة وتطورها ، بحث مستخرج من المجلة المصرية للدراسات التاريخية – المجلد العشرون . القاهرة ١٩٧٣م . ص ١٨٧ .

(2) Curson, G.N., Persia and the Persian Gulf Question. vol 2. London, 1892. PP. 398 - 400 .

(٣) جمال زكريا قاسم : المرجع السابق ، ص ١٨٨ .

(٤) المرجع السابق . ص ١٨٧ .

(٥) انظر الخريطة الملحقة بالبحث .

(6) (P.R.O) F.O. 371/1130/ O. Statuse of the Islands Tamb, Abre Musa. and siri .

(7) Ibid .

(8) Ibid .

(*) الميناء الرئيسى لمقاطعة لارستان وللنجه تجارة مزدهرة فى ذلك الوقت وسكانها أكثرهم عرب يليهم الفرس فالافريقيون وهنالك خليط مهجن انظر الخريطة بنهاية البحث .

(9) Curson, OP. cit. vol. II . P. 401 .

(10) (P.R.O.) F.O. 371/117827. F.O. Mamo., by Randel. 14 Sept. 1934 .

(11) (P.R.O.) F.O. 371/130/0 Status of the Islands Tamb,

(12) Ibid.

(13) (P.R.O.) F.O. 371/13070 Lord Cushenduin to Foreign office .

(14) Ibid .

(15) Ibid .

(16) Ibid .

(17) Ibid .

(18) Ibid .

(19) F.O. 1371/13009 Persian Seizure of Dobi .

(*) Has no Justification Whatsoever. Ibid.

(20) Ibid .

(٢١) جمال زكريا قاسم : الادعاءات الإيرانية . مرجع سابق ص ١٨٢ .

(22) L/P. & S./20/C. 248. D.Precis of the Gulf Correspondance. P.72 . انظر ملحق البحث الوثيقة رقم ٥

(23) Ibid.

(24) Ibid. P. 73 .

(25) Ibid. P. 75 .

(٢٦) عبد الله الاشعل : قضية الحدود فى الخليج العربى – مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام العدد ٢٨ ص ٦٩ .

(٢٧) المرجع السابق . ص ٧٠ .

(٢٨) أحمد قاسم البورينى : الامارات السبع على الشاطئ الأخضر – دار الحكمة بيروت ١٩٥٧ ص ١٢٤ .

(29) (P.R.O.) F.O./371/13009 persian Seizure of Debai Dhow.

(30) (P.R.O.) F.O./371/13010 Status of Islands of Tonb .

(31) Ibid .

(٣٢) خالد العزى : الخليج العربى فى ماضيه وحاضره – ط. الجاحظ بغداد ١٩٧٢م ، ص ٢٣٧ .

(٣٣) جمال زكريا قاسم . الادعاءات الإيرانية . ص ١٩٤ .

(34) (P.R.O.) F.O./371/13010 Status of. the Island of Tonb .

(35) Ibid .

(*) يقصد – ملك التجار . راجع لوريمر دليل الخليج جـ٤ التاريخى ص ٢٠٣٦ .

(36) (P.R.O.) F.O./371/13010 Status of Island of Tonb .

(37) (P.R.O.) F.O./371/13009 From pary Tehran. Augst 8. 1928 .

(38) (P.R.O.) F.O./371/13723 from India office to Treasury .

(39) Ibid .

(40) Ibid .

(41) (P.R.O.) F.O./1307/ Foreign offic to Sir R. Clivoe. 1926 .

(*) لعله من الطريف أن نذكر أنه فى خلال تلك اللقاءات النشطة بين الوزير البريطانى والوزراء الفرس أن ذكر السيف كليف R. Clive لوزير البلاط أن ادعاءات فارس على البحرين غير ثابته وأن السعوديين وشيوخ العرب فى المنطقة سيقاومون هذا بضراوة وعنف . وافق الوزير على هذا الرأى ولكنه أضاف أن فارس لن تترك البحرين إلا بقرار لجنة بها مندوب فارسى ومندوب للشيخ وثالث يرتضيه الطرفان ثم عاد فعرض حلا اخرا طلبت منه ان يعيده على مسمعى مرة أخرى لاتأكد من أنى لم اسئ الفهم وكان اقتراحه كالتالى : والحديث هنا للوزير البريطانى – طبقا لما جاء بالوثيقة –

أن تعترف الحكومة البريطانية بالدعاوى الفارسية على البحرين ثم تقوم فارس ببيع حقوقها فى الجزيرة لبريطانيا التى يمكنها ان تحتفظ بالجزيرة أو تسلمها للشيخ أو أن تفعل فيها ما تراه وينتهى أشكال البحرين بهذا إلى الأبد ويكون بهذا العمل قد حفظنا لفارس كرامتها .. عدت لاسأل الوزير – ما زال الحديث بين كليف والوزير – ماذا يقصد بأن تبيع حقوقها ؟ رد بأن كلمة " بيع " نستعملها فقط لحفظ ماء وجه الحكومة الفارسية . انظر عبد الله الاشعل : قضية الحدود السياسية ص ٧٠ .

(42) Ibid.

(43) Ibid.

(44) Ibid.

(45) (P.R.O.) F.O./371/17224 Persian Adminster for Foreign Affairs (Dept. of Europe and Americe) to His Majesty. Minster. dated (April 30. 1934) .

(46) Same Series & Vol. Sir. R. Hoore to Sir John Simos. 24 . May 1934 .

(47) (I.O.) R. /15/2/8/41. Annual Report on trucial coast Oman. 1934 .

(48) (P.R.O.) F.O./371/18911, Bahrain intall. Report, No. 3. 1935 .

(٤٩) خالد العزى : الخليج العربى فى ماضيه وحاضره – مرجع سابق ، ص ٢٢٩ .

(٥٠) الأهرام ١٩٦٤/٣/٢٧م .

(٥١) سيد نوفل : الأوضاع السياسية لامارات الخليج العربى وجنوب الجزيرة ، جـ٢ ، القاهرة ١٩٦٧ ، ص١٢٣ .

(٥٢) محمد عزيز شكرى : مسألة الجزر فى الخليج العربى والقانون الدولى (دمشق ١٩٧٢ ص ٢٤ .

(53) Anthony, J.D., Arab states. Washingten, 1957 . P. 138 .

(54) News Week. 25 July 1971 .

(55) Antheny, J.D, Arab States. P. 139 .

(56) Ibid. P. 140 ., وانظر ايضا جريدة الأهرام فى ١٩٧١/٥/٢٤م

(57) Le Figaro, 26/5/1971 .

(58) News week . 25 July . 1971 .

(59) Ibid .

(60) Ibid .

(61) Anthony, I.D., OP. Cit. P. 140.

(٦٢) محمد عزيز شكرى . مرجع سابق ص ١٨ .

(٦٣) المرجع السابق ص ٣٩ – ٤١ .

(٦٤) جمال زكريا قاسم . مرجع سابق ص٢١٨ .

(٦٥) المرجع السابق . ص ٢٢٦ .

(٦٦) محمد عزيز شكرى . مرجع سابق . ص ٨٠ .

(٦٧) المرجع السابق . ص ٨٢ .

(٦٨) عبد الله الاشعل : مرجع سابق . ص ٧١ .

(٦٩) محمد عزيز شكرى ، مرجع سابق ص ٨٢ – ٨٤ .

" مصادر البحث "

أولا : الوثائق البريطانية :

(أ) أرشيف وزارة الخارجية :

F.O. " Foreign OFFICE .

F.O. 371 / 1130 / 0 .

F.O. 371 / 117827 .

F.O. 371 / 13070 .

F.O. 371 / 1300 .

F.O. 371 / 13009 .

F.O. 371 / 13010 .

F.O. 371 / 13723 .

F.O. 13070 / 13728 .

F.O. 371 / 17224 .

F.O. 371 / 18911 .

(ب) أرشيف الادميرالية :

L / P. & S. / 20 / C. 248 .

(جـ) تقارير المقيمين السياسيين .

(L.O) R / 15 / 2 / 8 / 41 .

Some Series & Vol. Sir. R. Hoore to Sire John Simes, 24 May 1934 .

(ء) وثائق أرشيف شركة أرامكو للبترول بالظهران .

رقم ٤/٣٢/٦/٣٦

٤/٣٢/٦/١٤

٤/٣٢/٦/٥٢

(هـ) الدوريات :

- Le Figaro 26/5/1971
- NEWS WEEK. 25. July 1971 .

ثانيا : المراجع العربية :

(١) أحمد قاسم البوريني : الامارات السبع على الشاطئ الأخضر – دار الحكمة – بيروت ١٩٥٧م .

(٢) د. جمال زكريا قاسم : الخليج العربى : دراسة لتاريخه المعاصر ١٩٤٥ : ١٩٧١ – القاهرة ١٩٧٤م .

* الاداعاءات الإيرانية فى الخليج العربى ، أصول المشكلة وتطورها . بحث مستخرج من المجلة المصرية للدراسات التاريخية – المجلد العشرون– القاهرة ١٩٧٣م .

* الخليج العربى ١٩١٤ : ١٩٤٥ . الطبعة الأولى – دار الفكر العربى ١٩٧٣م .

(٣) ج ج لوريم : دليل الخليج القسم التاريخى . الجزء الرابع – ترجمة الاستاذ أحمد العنانى. طبع على نفقة الشيخ خليفه بن حمد آل ثانى أمير دولة قطر .

(٤) د. خالد العزى : الخليج العربى ماضيه وحاضره مطبعة الجاحظ – بغداد عام ١٩٧٢م، راجع فصل الملاحق الوثيقة ١ .

(٥) د. سيد نوفل : الاوضاع السياسية لامارات الخليج العربى وجنوب الجزيرة – الجزء الثانى – القاهرة ١٩٦٧م .

(٦) د. عبد الله الاشعل : قضية الحدود فى الخليج العربى . مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالاهرام .

ثالثا : المراجع الأجنبية :

(1) CURSON, G.N, PERSIA AND THE PERSIAN GULF. QUESTION. VOL. 2. LONDON, 1892 .

(2) ANTHONY, J.D., ARAB STATES OF PERSIAN GULF. PEOPLE, POLITIES, PETROLEUM. WASHINGTON 1975 .